من اجـل :
بنية اساسية متطورة لاقتصاد وطني متين
نعم لـ علي عبدالله صالح

النيابة العامة تباشر التحقيق في القضايا المرفوعة من المساهمين

ضحايا الفساد المالي لحزب الإصلاح يواصلون اعتصاماتهم ويشكون بحرقة:

خـــذلتنا الأحـــــزاب

إب - وليد أبلان

■ تتواصل مظاهر الاحتجاجات والاعتصامات لليوم الرابع على التوالي في مدينة إب، ينفذها المساهمون المتضررون الذين ضاقت بهم السبل وطفح الكيل بفعل المماطلات والتسويفات من قبل لجنة التعويضات للمساهمين في شركات يملكها حزب الإصلاح، ومنذ أحد عشر عاماً أو أكثر وهم يبحثون عن حقوقهم المسلوبة وأموالهم المنهوبة.

لجنة «الإصلاح» تساوم الضحايا على ٥٠٪ بعدما كانت ترفض الاعتراف بالحقوق

رئيس لجنة المتابعة لحقوق المساهمين:

العرض اقترب بشرط «سخيف» يقضي بتخلي المساهمين عن المطالبة بأي حقوق بعد ذلك

■ رغم المحاولات التي قام بها اللقاء المشترك بمحافظة إب لإفشال اعتصام ضحايا حزب الإصلاح بمدينة إب وتنفيذ المسيرات السلمية للمطالبة بحقوقهم المسلوبة وأموالهم المنهوبة من بعض قيادات حزب الإصلاح إلا أن ما بذلوا من محاولات في مديريات وقرى وعزل المحافظة باءت بالفشل ولم يتمكنوا من إثناء المظلومين عن المطالبة بحقوقهم أو تأجيل مطالباتهم إلى ما بعد الانتخابات.

منذ الاحد، توافد المئات من المساهمين الذين جاءوا من معظم مناطق المحافظة لتنفيذ الاعتصام والمسيرة حاملين وثائقهم ووثائق غيرهم من المواطنين الذين اختاروا من ينوب عنهم ويمثل منطقتهم لمناقشة قضيتهم المعلقة منذ أحد عشر عاماً الأخ عبد الله عبد الجليل العقاب رئيس لجنة متابعة حقوق المساهمين استعرض كل ما قامت به اللجنة خلال الفترة الماضية.

وما توصلت إليه لجنة المتابعة في اجتماعها يوم السبت الماضي مع اللجنة الفرعية لتصفية شركة المنقذ المنبثقة عن اللجنة التي يرأسها الأخ عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد لحزب الاصلاح.

وقال العقاب إن هذه اللجنة الفرعية عرضت عليه صرف مبلغ ٥٠ ٪ من مستحقات المساهمين في الشركات إلا أن لجنة المتابعة رفضت ذلك ولم توافق على هذا العرض كونه اقترن بشرط سخيف يقضي بتخلي لجنة المتابعة عن المطالبة بأي حقوق بعد ذلك وهو ما رفضه المساهمون ايضاً وقرروا التوجه بمسيرة إلى مبنى ديوان المحافظة لتقديم شكواهم الى قيادة المحافظة.

هتافات المظلومين

انطلق المساهمون في مسيرة حاشدة يوم الاحد الماضي كانوا هتفوا بحرقة مجلجة:

«أين الملايين يا اصلاحيين ، أين الملايين حق المساكين».

وعند وصولهم إلى مبنى المحافظة انتدب المساهمون من يمثلهم لمقابلة قيادة المحافظة وتقديم شكواهم وقامت قيادة المحافظة بإحالة شكواهم إلى النيابة العامة وأكد وكيل المحافظة على كل الجهود لإعادة مستحقاتهم.

المسيرة الحاشدة التي ضمت الآلاف من الضحايا والمساهمين، جابت شوارع مدينة إب وصولاً إلى نيابة استئناف المحافظة وقد تم تشكيل فريق مكون من عشرة أشخاص لمقابلة رئيس النيابة الذي آمر على الفور بإجراء التحقيقات اللازمة تمهيداً لاتخاذ الاجراءات القانونية المتبعة في مثل هذه الحالات والقضايا..الجدير ذكره أن أكثر المتورطين في هذه القضية قادة بارزون في حزب الإصلاح في المحافظة فيما يخص الشركات التابعة لشركة المنقذ أما أبرز المتورطين في الاستيلاء على التعويض المقدم من الدولة قيادات بارزة في الأمانة العامة لحزب الإصلاح ومن المحتمل أن يتم احالة قضية التعويض إلى النائب العام كون المساهمين يطالبون الدولة بمحاسبة لجنة صرف التعويضات ومساءلتها عن المبلغ المصروف من الدولة الذي بلغ مليار وثمانمائة مليون ريال لا يعرف المساهمون أين مصيرها لا سيما وأن أحد أعضاء لجنة متابعة حقوق المساهمين في السنابل والنور يتحدى رئيس لجنة التعويضات عبد الوهاب الآنسي أن يكون قد صرف أكثر من خمسمائة مليون ريال مطالباً بتقديم كشوفات الصرف.

سطّروا عبر «الميثاق» معاناتهم:

■ ساهمنا بأموال النساء والأيتام.. فمن ينصفنا من «الإصلاح»؟!

■ يحاولون تحطيم معنوياتنا باستمرار حتى لا يعرف الرأي العام حقيقتهم

■ قالوا شركات وأرباح بلا حساب.. وبعدها ضاعوا ولا لقينا لهم أثراً

■ «حزب الإصلاح خدع الناس ووداهم المحرقة»

■ «بزوا بيسنا وعملوا بقالات وشركات واحنا نرحم الله»

■ «مكنونا ٥٠٪ أرباح..لا عاد لقينا رأس المال ولا مرقُده»!!

ضحايا ومعاناة

● «الميثاق» تواصل الاصغاء لعدد آخر من المساهمين الذين تحدثوا عن معاناتهم طوال السنوات الماضية وفي البداية التقينا بالأخ / عبد الخالق عبده قاسم.. وقد تحدث قائلاً:

دفعت مبلغ ثمانية مليون وأربعمائة ألف ريال كما هو موضح بالسند دفعتها لشركة السنابل وهذا المبلغ تابع لناس آخرين منهم نساء ومنهم أيتام ومنهم رجال جمعت مبالغهم بنظري وأعطيتهم سندات من عندي ودفعتها لشركة السنابل في بداية عام ١٩٩٧م - وقد خرج التعويض عام ٢٠٠١م من الدولة ولم يتم أعطاؤنا شيئاً إلى الآن - والآن منظمين اعتصامات ومظاهرات حتى يتم اعطاؤنا حقوقنا مع الأرباح.

● من جانبه يقول الأخ / حمود ناجي محمد سعيد الحميري:

دفعت مبلغ ستمائة وخمسين ألف ريال لشركة النور وقد استلمت عندما تم صرف القسط الأول لشركة النورمن التعويض مبلغ مائة وخمسين ألف ريال وباقي لي مبلغ (خمسمائة ألف ريال) ولم استلم أي أرباح - وخلال السنوات الماضية ونحن نعاني وقد غرمت ما يساوي هذا المبلغ في المتابعة ويوعدونا كذباً.

ويضيف الحميري: وعندما دفعنا المبلغ كانت الحبة الذهب بخمسة آلاف ريال واليوم، الحبة الذهب بثلاثين ألف ريال.. اليوم نعتصم نطالب بحقوقنا وأرباحنا.

● الأخ / عبد الواسع الشيخ يؤكد:

«دفعت ثمانمائة الف ريال وإلى الآن لم استلم أي فلس دفعتها لشركة السنابل وخلال السنوات الماضية وهم يوعدونا وعوداً كاذبة كان يوعدنا محمد قحطان وعبد الوهاب الآنسي وعصام باشا يتهرب وكل ما اجتمعنا هنا في إب ياتي واحد يهبط ويحطم معنوياتنا مرة «....» ومرة «....» ويقولون لنا ان حقوقنا عاد ترجع وكلها وعود كذابة وكلها تحطم معنوياتنا علشان ما نطلعش صنعاء ندور حقوقنا - لكن ذلحين عاد نطلع صنعاء ندور حقوقنا ونذهب لكل المنظمات».

● الوالد حسن بن علي بن محمد تحدث بالقول:

«دفعت مليون ريال لشركات الرافدين والسنابل والنور مساهم بالثلاث الشركات أنا بعت أرضي من تحت يدي ودفعت لهم قيمة الأرضي وذلحين لا ارضي ولا بيس (فلوس) ولا في شيء ولا لقينا أحداً ضاعوا أصحاب الشركات وإلى الآن عشر سنوات ومالقينا أحداً - تابعت هنا في إب وطلعت صنعاء رحت أدور «....» إلى السوبر ماركت حقه لكنه هرب».

ويضيف الحاج حسن: «أعضاء الإصلاح هم اللي نظموا وحرضوا ودفعوا الناس على دفع هذه المبالغ يعني حزب الإصلاح هو الذي خدع الناس ووداهم إلى المحرقة هذه التي فيها ضيعوا أموالهم وضيعوا أنفسهم . والآن لهم أكثر من إحدى عشرة سنة وهم يتابعوا بعد المبالغ حقهم.. لابد من تدخل رسمي من الحكومة وإلا سنضطر أبلاغ لجنة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية في صنعاء ونكشف الأمور على الواقع».

● الأخ عبد الباقي غالب المنبري يشدد:

الإصلاح وقياداته هم الذي قاموا بالترويج وبالدعاية الإعلامية داخل محافظة إب وفي كل مكان والدليل على ذلك عند ما كانوا يعملوا الوجبات السريعة - الوجبات السريعة خلال ثلاثة أشهر تربح بعد المائة الآلف مقدار ثلاثين الفاً فعملوا عمليات ترويج كبيرة إلى أن سحبوا المبالغ الكبيرة التي عندهم وبعدين يتبرأون منا أولهم «....» مسئول السنابل والقائمون على الشركة والمنظمون ومسئولو شركة النور «....» و«....» وهم قياديون أصلاحيون.

● ولا يختلف عنهم الأخ / أحمد علي اسماعيل الحداد فقد تحسر قائلاً:

بعت ذهب وسلمت مبلغ مائة وعشرين ألف ريال علشان نربح و نضمن لقمة العيش لعيالي لكن طيحوني مالقينا حقنا ذلحين سارح راجع وأخسر من جيبي وأنا مش لا في حق القوت الضروري .. و«....» عمل الشركات والبقالات وإحنا نرحم الله ونطالب الدولة تتقي الله بنا وترحم حالتنا . (لكنه يا حاج رحمة بالأيتام والأرامل الدولة صرفت تعويضاً بمبلغ مليار وثمانمائة مليون) ما وصلتش ونطالب الحكومة تحاسب «....» وتحاسب لجنة التعويضات

● وعلى ذات المأساة يعزف الأخ / حزام مسعد النعمي معاناته:

«أخذوا فلوسنا وقالوا عاد يعطونا نسبة أرباح ٥٠٪ أخذوا راس المال بكله أخذوه وشلوه وماليقناش من نطالب مالقينا أحداً إلى الوقت الحاضر.. دفعت مبلغ ٦٠٠ ألف ريال دفعتها زوجتي وأنا كنت في أمريكا مغترباً ولذلحين ماحصلنا غرماءنا في ناس اضر مني وحالتهم صعبة ما معهم شيء وباعوا ذهبهم وقراشهم «الماشية» وجاءوا ساهموا هذا هو الاستثمار في اليمن».

تمييز «إصلاحي» ضد المـــرأة

■ التزام المؤتمر الشعبي العام بدعم المرأة وتمكينها من كامل حقوقها السياسية يأتي منسجماً مع أهدافه وتوجهاته وما تضمنته لوائحه وأدبياته من نصوص واضحة في هذا المجال..

أما دعم المرأة كمرشحة للانتخابات المحلية القادمة فمنذ اليوم الأول لاستقبال طلبات الترشيح دفع المؤتمر بالمرأة إلى الترشح وأظهر حرصاً صادقاً على الوفاء بالتزاماته تجاه المرأة مقارنة بالأحزاب الأخرى وأولها الإصلاح.

وليس أدل على ما نقول من وصول عدد المرشحات باسم المؤتمر إلى أكثر من ٢٥ مرشحة قبل انطلاق مسيرة النساء الصامتة، في حين يرفض الإصلاح ترشيح امرأة واحدة من أعضائه في الجمهورية قاطبة.. وجاءت دعوة رئيس الجمهورية بدعم المرشحات من مختلف الأحزاب والمستقلات وتوجيهاته إلى المؤتمر بدعم ترشيح المرأة دون الأخذ في الاعتبار نسبة ١٥٪ التي أقرت في السابق، لتؤكد حرص وجدية المؤتمر وقيادته في تبني دعم المرأة والدفع بها في كافة المجالات والقطاعات بما فيها العمل السياسي.

واللافت أن حزب الإصلاح يتقدم أحزاب المشترك في إثارة الضجيج لإلهاء القطاع النسوي والمجتمع المدني عن النظر إلى تشدد الحزب في منع النساء من حقهن في المشاركة والترشح.. محمد قحطان يمتنع دائماً عن قول الحقيقة ويتحفظ عن إيضاح موقف حزبه من مشاركة المرأة كمرشحة مكتفياً بتوزيع الاتهامات كماهي عادتهم في الإصلاح والمشترك، والادعاء بأن المؤتمر رفض مقترح تخصيص ٢٠٪ من المقاعد المحلية للنساء، ولكن قحطان يزايد بهذه الادعاءات لأنه يقصر النسبة على ست مدن رئيسية (الأمانة، عدن، المكلا، تعز، الحديدة، إب) والرجل وحزبه يمارسان تمييزاً مفضوحاً ضد نساء اليمن والمرأة اليمنية عموماً لأن الإصلاح الذي يدّعي رفض المؤتمر، يشترط أن تكون المرأة مغيّبة إلاّ في إطار عواصم ست محافظات يمنية لا أكثر.. وحتى هذه خاضعة لمتاجرة وابتزاز الإصلاح ورجالاته.

ومع ذلك.. امتنع الإصلاح عن ترشيح امرأة واحدة في أيٍّ من تلك المدن الرئيسية التي تحدث عنها.

■■■

رعاية العلماء.. ولستياء «يحيى»

● لم يرق لكُتّاب الإصلاح اهتمام الدولة بالعلماء والدعاة والمرشدين..

ناصر يحيى عبر عن استيائه الشديد من إشادة المؤتمر وقيادته بجامعة الإيمان ومشائخها.. وحاول يحيى النيل من مكانة العلماء والمشائخ والتندر عليهم لمجرد أن الرئيس وحكومة المؤتمر الشعبي العام تحرص على رعايتهم والاهتمام بكل ما يعينهم على أداء رسالتهم في خدمة الدين وإرشاد المجتمع.

يفخر المؤتمر أنه يضع جناحه لأهل العلم والفقه.. وماتزال قيادته تجسد مبادئ الميثاق الوطني في إيلاء العلم والعلماء وأهل الرأي والمشورة كل عناية واهتمام ورعاية.. لأن العلوم الشرعية أساس متين لبناء المجتمع المسلم وتنوير أبنائه.. ولايعير المؤتمر اهتماماً يُذكر لتلك الأصوات التي تسخر من توجهاته في هذا الباب.. لأنهم إنما يسخرون من أنفسهم، ولاينالون من العلماء شيئاً.

■■■

أكثر «تخالفاً»!

● على خلفية المشاكل والخلافات التي ظهرت وتظهر بين أحزاب المشترك وفروعها في كل المحافظات بخصوص الترشح للانتخابات المحلية وتنازع التمثيل في الدوائر والمراكز.. وبالخصوص في ذمار حيث تنازع الإصلاحيون وشركاؤهم في الاشتراكي ونوعاً ما الناصري- حق الترشح لممثليهم حتى وصلت الخلافات إلى درجات عطلت الاتفاقات وعكرت الأجواء وتأخر كثيراً الاتفاق على تسمية المرشحين.. أراد رئيس فرع الإصلاح بذمار أن يؤكد الخلافات التي تناولتها الأخبار والصحف فراح ينفي، والنفي إثبات خصوصاً وصفه بأن أحزاب اللقاء «هم الأكثر تماسكاً» والرجل يعني بالتماسك أن كل حزب أكثر تمسكاً برأيه وموقفه.. وهذا هو الداء.